مسح (٣٠٥) مشاريع لمياه الريف بذمار

■ ذمار/رشاد الجمالي

أظهرت نتائج أعمال المسح الميداني الشامل، الذي تنفذه الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بمحافظة ذمار، أنه تم مسح (٣٠٥) مشاريع من أصل (٣٤٠) مشروعاً من خلال خمس فرق موزعة على جميع مديريات المحافظة، وستنتهي أعمال المسح الأربعاء القادم.

وأوضح المهندس عبدالملك فارع، مدير فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالمحافظة، في تصريح لـ «الثورة»، أهمية هذا المسح لمعرفة الوضع الحالي لمشاريع المياه في المديريات ونسبة تغطيتها وتحديث قاعدة المعلومات لضمان توفير البيانات الحديثة والصحيحة التي يمكن الاستناد إليها في تعزيز التعاون بين فرع الهيئة والجهات العاملة والمعنية بقطاع المياه.

ونوه مدير فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالمحافظة بأن هذا المسح سيبين المشاريع المشتغلة ونسبة التغطية في كل مديرية ومعرفة المشاريع المتعثرة، ليتم وضع الحلول والبدائل المناسبة لتشغيلها، مشيداً على الإخوة المهندسين وفرق المسح، على التدقيق في عملية المسح وتعبئة البيانات الصحيحة، لما لها من أهمية في التخطيط السليم.

ودعا فارع الجهات التنفيذية والمحلية والمواطنين والشخصيات الاجتماعية والأعيان إلى التعاون مع فرق المسح لإنجاحه وتسهيل مهامهم لما من شأنه القيام بواجبهم على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المنشودة.

٥٣٩ مليون ريال ايرادات البيضاء العام الماضي

■ البيضاء/سبأ

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمشتركة بمحافظة البيضاء خلال العام الماضي ٥٣٩ مليوناً و٣٠٠ الف ريال بزيادة عن المقابل بـ٣٠ مليوناً و٩٨٠ ألف ريال في العام الماضي.

وأشار مدير عام الموارد المالية بالمحافظة محمد أحمد القطاع لـ«سبأ» إلى أن ما تحصل من الإيرادات المحلية على مستوى المكاتب والمديريات بلغ ٣١٦ مليوناً و٨٠٣ آلاف و١٢ ريالاً في حين بلغت الإيرادات المشتركة ٢٢٢ مليوناً و٤٩٧ ألفاً و٣٩٤ ريالاً.

موضحاً أن ما تحقق من الزيادة الطفيفة نتيجة إلى هطول الامطار وتحصيل الثمار والإيرادات المحصلة من الواجبات الزكوية.

وقال القطاع أن هذه الزيادة تمثل الحد الادنى لمستوى الطموحات المرجوة في كافة مديريات المحافظة والمكاتب التنفيذية.

ضبط ٥٣٣ مخالفة تجارية بعدن العام الماضي

■ عدن/سبأ

ضبط مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن خلال العام الماضي ٥٣٣ مخالفه تجارية في كافة مديريات محافظة عدن.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة حسين مكاوي لـ/سبأ/ أن المخالفات المضبوطة شملت التلاعب بالأسعار، وعدم إشهار قائمة الأسعار، وإخفاء بعض المواد الغذائية والزيادة في سعرها، وعدم الصلاحية للاستهلاك الآدمي والزيادة في أسعار اللحوم، وعدم الانضباط بالأوزان في الأفران، وذكر مكاوي أنه تم إحالة عدد من تلك المخالفات إلى نيابة المخالفات فيما تم توجيه إنذارات خطية لعدد من الجهات المخالفة الأخرى إضافة إلى سحب تراخيص مزاولة مهنة التجارة.

في اجتماع لجنة تسيير مشروع الأشغال العامة

الأرحبي: نتوقع حصول المشروع على منحة من البنك الدولي بقيمة ٦٥ مليون دولار

سعيد عبده: نسعى لتنفيذ ١٣٠٠ مشروع خلال العام الجاري بتكلفة ٨٨ مليون دولار

كتب/ عبدالله الخولاني

■ أشادت لجنة تسيير مشروع الأشغال العامة في اجتماعها أمس الأول برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة عبدالكريم الأرحبي بدور مشروع الأشغال العامة في مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وشددت اللجنة على توفير تمويلات جديدة للمشروع تضمن استمرار يته في خدمة التنمية .

وفي الاجتماع توقع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي حصول مشروع الأشغال العامة على منحة من البنك الدولي خلال الفترة القليلة القادمة بقيمة ٦٥مليون دولار .

مشيرا إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تعمل بخطى حثيثة من أجل توفير تمويلات جديدة لمشروع الأشغال العامة تضمن استمرارية المشروع.

من جانبه أستعرض المهندس سعيد عبده أحمد مدير مشروع الأشغال العامة أنشطة المشروع خلال العام الماضي ٢٠١٠م مشيرا إلى انه تم الإعلان عن ٥٠١مشروع في مناقصات عامة بتكلفة ٨٥.١مليون دولار كما تم

إنجاز ٣٧٨مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت ٤٦.٨٨مليون دولار في ثمانية قطاعات يعمل من خلالها المشروع موزعة على مختلف محافظات الجمهورية .

موضحا أن المشروع استطاع توفير ٩٨ألف فرصة عمل مؤقتة(عامل-شهر) خلال الفترة(يناير -ديسمبر ٢٠١٠م).

وأكد المهندس سعيد أن المشروع يسعى إلى تنفيذ ١٣٠٠مشروع خلال العام الجاري ٢٠١١م بتكلفة ٨٨مليون دولار .

وأضاف أن المشروع صار أداة فعالة لترجمة السياسات الوطنية إلى أعمال محلية على أرض الواقع باعتباره وفراً أساساً فنياً لتنفيذ مشاريع نوعية في البنية الأساسية مستهدفة المناطق الريفية الأكثر فقراً وحرماناً ليسهم بشكل مباشر في تعزيز عمليات صنع وتنفيذ السياسات والأهداف الواردة في الخطط والإستراتيجيات الوطنية.

مبينا أن مشروع الأشغال العامة ركز استهدافه على المجتمعات الفقيرة في المناطق النائية والمحتاجة والذين هم بأمس الحاجة للخدمات.

وقال على الرغم من أن هذه الفئات موزعة بشكل عشوائي وغير متساو بين الريف والحضر إلا أن الأعمال والمشاريع التي يقدمها المشروع وصلت إلى جميع الفئات المستهدفة وساهمت في تحسين مستوياتهم المعيشية.

اليوم السبت بصنعاء في ورشة عمل :

مناقشة المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

■ الثورة /أحمد الأسد

أكد الأخ يحيى الكستبان، مدير عام العلاقات بالبنك المركزي اليمني على تطبيق بلادنا للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في تعاملات القطاع المصرفي اليمني الذي اثبت عدم وجود هذه الظاهرة في أنشطته المصرفية منذ ظهورها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأوضح في تصريح لـ"الثورة " أن قيادة القطاع المصرفي اليمني ممثلة بالأخ محمد عوض بن همام محافظ البنك المركزي اليمني حريصة على تأهيل الكوادر المصرفية للتعامل مع هذه الظاهرة لضمان خلو أنشطتها المصرفية منها وذلك من خلال استقدام خبراء وعقد ورش عمل ودورات تدريبية من شأنها حماية الأنشطة المصرفية اليمنية من اختراقها الأمر الذي وضع بلادنا في مصاف الدول الخالية من تلك الأنشطة غير القانونية.

وأشار الكستبان إلى أن البنك المركزي ينظم اليوم السبت ورشة عمل بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بمشاركة نحو ٧٠ مشاركاً يمثلون أكثر من (٣٠) جهة معنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حيث ستركز الورشة في محاورها على نصوص المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق الوطني بين والتعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب كما تهدف الورشة إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات في طرق وأساليب المكافحة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام أحدث التقنيات المتطورة لضمان سلامة الأنشطة المصرفية اليمنية من تلك الظاهرة.

تدشين العمل في بنك الأمل للتمويل الأصغر فرع المكلا

■ المكلا / مجدي بازياد

دشن وكيل محافظة حضرموت أحمد جنيد الجنيد أمس العمل في بنك الأمل للتمويل الأصغر فرع المكلا بحضور عدد من رجال المال والأعمال بالمملكة العربية السعودية يتقدمهم الشيخ المهندس عبدالله أحمد بقشان أحد المساهمين في رأس مال البنك.

وأكد الجنيد في حفل التدشين أهمية تقديم الدعم المالي والفني لبنك الأمل بما يمكنه من تنفيذ خططه الإستراتيجية وتحقيق الأهداف المرسومة في تمويل المشاريع الصغيرة والوصول إلى أكبر شريحة من الفقراء، مشيرا إلى أن الحكومة ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وشركاء التنمية بذلت جهودا كبيرة في تطوير المنشآت الصغيرة والأصغر لتتوج تلك الجهود بإنشاء بنك الأمل للتمويل الأصغر وفق أفضل المعايير العالمية المتبعة".. مبينا أن البنك استطاع خلال فترة وجيزة أن يقدم خدمات مالية متميزة للفئات الفقيرة من خلال دعمه للمشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة.

وتعرف الوكيل الجنيد والوفد السعودي خلال زيارتهم للبنك من الأستاذ محمد اللاعي المدير التنفيذي للبنك على أبرز الخدمات المقدمة للمواطنين وشروط الحصول على القروض ونوعية المشاريع والفئات المستهدفة، مؤكدين أن افتتاح البنك يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لتوفير فرص عمل وتشغيل أيدي عاملة وتحقيق الخطوات الحكومية لمكافحة الفقر والبطالة.

وفي تصريح لـ«الثورة» أكد المدير التنفيذي للبنك الأخ محمد اللاعي أن بنك الأمل للتمويل الأصغر سيساهم في خفض معدلات الفقر والبطالة في بلادنا بمختلف فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات، وقال اللاعي "إن بنك الأمل مثال لما تشهده اليمن من تطورات اجتماعية واقتصادية.موضحا أن البنك استطاع خلال فترة قصيرة تقديم خدمات مالية متنوعة شملت ويعد أول بنك في اليمن والشرق الأوسط يقدم هذه الخدمات المتكاملة. وأضاف أن البنك حقق إنجازات مرموقة خلال عام واحد من بدء عمله الفعلي، وأصبح أهم رموز الإقراض في العالم العربي وأثبت وجوده في الحراك الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقديم نماذج نجاح مميزة في توظيف القروض الصغيرة وتأسيس مشروعات صغيرة أدخلت العديد من الأسر في دائرة الإنتاج وساهمت في تحسين أوضاعها المعيشية.

وأشار اللاعي إلى أن بنك الأمل يطمح إلى توفير خدمات مالية شاملة لكل الفئات المستهدفة ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود من خلال توفير خدمات مالية متميزة ومستدامة، ويهدف إلى تطوير وتحسين خدمات البنك وتلبية احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود وتحقيق انتشار أوسع في كافة المناطق الحضرية والريفية وفتح شبكة من الفروع وبناء علاقة شراكة مع المؤسسات الأخرى.

رأي اقتصادي

دكتور/أحمد البواب

تنويع القاعدة الإنتاجية

■ أصبح تركيز بلادنا اليمن منصبا على تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل من أجل التقليل من الاعتماد على المصادر القابلة للنضوب والزوال كمصادر رئيسية للدخل بحيث يكون القطاع الخاص هو المحرك لعجلة التنمية ولتحقيق هذا التنوع تنتهج بلادنا اليمن استراتيجية التخصيص في تعزيز القدرات الاقتصادية وفرص الانفتاح هيكلة وتحصينا داخليا لمواجهة رياح التنافس لأن التنافس بين الأمم والشعوب والشركات يأتي معيارا أساسيا في قياس مدى نجاح الحكومات في مواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق معدلات نمو والمحافظة عليها وفي تحسين معيار الحياة المعيشية لمواطنيها إضافة إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وتعديل التشريعات القانونية التي تسمح باجتذاب الاستثمارات ورؤوس الأموال وإيلاء دور أكبر للقطاع الخاص وتبني التكنولوجيا الحديثة وزيادة الاستثمار في التعليم وتدريب الموارد البشرية مع ضرورة البحث عن أسواق جديدة غير تقليدية لأن العولمة والانفتاح المرتكزة على أسواق داخلية ضيقة كما أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة لن تترك مكانا للقطاعات الإنتاجية المركزة على أسواق داخلية ضيقة كما أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة لن تتمكن من الدخول إلى الأسواق الكبرى ومن هنا يتضح لنا بأننا بحاجة إلى المنشآت الضخمة القادرة على التكيف مع متطلبات الأسواق الإقليمية والعالمية فالمتوجب على المؤسسات المتوسطة والصغيرة في بلادنا اليمن الاندماج والبحث عن شركاء استراتيجيين عرب وأجانب وأن تدرك أن هناك متغيرات كبيرة طرأت وتطرأ على بيئة الاقتصاد العالمي وهي تفرض على الاقتصاد الوطني مما يتوجب العمل بعقلية وأسلوب مختلفين في هذا الاتجاه وليس بخاف على أحد أن حكومة بلادنا الرشيدة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح باني اليمن الحديث تعمل على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تعزيز قدرات الاقتصاد وتحفيز النمو وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

E mail- ahmed albawab@hotmail.com